رفعت إبراهيم البدوي

ويبقى المحك ملف التطبيع مع إسرائيل

تحولت المملكة العربية السعودية إلى محط اهتمام عواصم القرار ومراكز الأبحاث والدراسات في العالم، وذلك بعد التحولات الداخلية الإقليمية والدولية الجارية في سياستها، تبعاً لمجريات ثورة ولي العهد السعودي وطموحاته الرامية إلى وضع السعودية في مصاف الدول المؤثرة في رسم الخرائط السياسية الاقتصادية في المنطقة والعالم.

بعض المراقبين يعتقدون أن التحول اللافت في الموقف السعودي، بدأ مع الإعلان عن اتفاق عودة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران في بكين في السادس من أيار المنصرم ٢٠٢٣، بيد أن التحول الفعلي للسعودية، بدأ مع إعلان منظمة «أوبك بلس» خفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يومياً، بقرار سعودي وبتنسيق مع روسيا، الأمر الذي أثار حالة غير مسبوقة من الهلع والغضب في واشنطن.

هلع واشنطن لم يقتصر على جرأة القيادة السعودية برفض الطلب الأميركي زيادة إنتاج النفط، لكن ما أقلق واشنطن هو قرار القيادة السعودية رفع شعار «السعودية أولاً»، وذلك لضمان تحقيق التنمية والازدهار والنهوض بالسعودية إلى مصاف الدول المؤثرة، وهذا ما يفسر المحاولات الدؤوبة لولي العهد الهادفة إلى تصفير المشاكل وإطفاء الملفات الملتهبة في المنطقة، ولاسيما ملفات اليمن والسودان وسورية، بالإضافة إلى ملف القضية الفلسطينية.

كل ذلك ترجم في القمة العربية في دورتها ٣٢ التي انعقدت في جدة وما سبقها من محاولات لجمع الفرقاء المتحاربين في السودان، للتوصل إلى هدنة دائمة، إضافة للجهد السعودي الملحوظ الذي أنتج إجماعاً عربياً لعودة سورية إلى مقعدها في جامعة الدول العربية، وتوج بحضور الرئيس بشار الأسد القمة العربية بعد انقطاع أكثر من ١٢ عاماً.

إن الطلب السعودي بالانضمام إلى مجموعة البريكس، دليل واضح على أن الرياض اتخذت منحى مختلفاً في سياستها التقليدية تجاه واشنطن، ليس بنية الاستعداء أو إدارة الظهر كما يشاع، وإنما لتأمين المصلحة السعودية وضمان التنمية والصناعة وتطوير التكنولوجيا ولجعل المملكة نقطة ارتكاز وقاطرة للنظام العربي، في ظل تشكل النظام العالمي الجديد، حتى إن محمد بن سلمان نفسه، وعلى الرغم من افتقاد الكيمياء بينه وبين إدارة الرئيس جو بايدن، لم يبد أي نية لاستعداء إدارة الديمقراطيين، وهذا ما يفسر التبرع السعودي السخي مرتين لأوكرانيا، وهذا أيضاً ما يفسر دعوته للرئيس الأوكراني زيلنسكي لحضور القمة العربية في جدة.

أمام المتغيرات الحاصلة في السياسة السعودية قبل القمة العربية وبعدها، رصدت أمور عدة قامت بها واشنطن تدعونا إلى التبحر ملياً، برسائل الاستفسار والقلق الأميركي، الذي بدا ظاهراً من خلال الزيارات المتتالية للموفدين الأميركيين، من وزير الخارجية أنطوني بلينكن، ورئيس مكتب الأمن القومي جاك سوليفان، ورئيس جهاز المخابرات الأميركية وليم بيرنز، وذلك في محاولة أميركية إلى فرملة الطموح السعودي الذي ترى فيه واشنطن خروجاً عن التنسيق المعهود معها، الأمر الذي قد يفقدها امتلاك الهيمنة على العديد من ملفات المنطقة.

ومن الإشارات التي نظر إليها الجانب الأميركي بانزعاج كبير، استقبال ابن سلمان للرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، الخصم اللدود لواشنطن، واستعراض سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وذلك قبل ٢٤ ساعة من زيارة بلينكن الأخيرة إلى الرياض للقاء ابن سلمان بهدف المحاولة لإعادة ضبط حرارة التنسيق السعودي الأميركي.

بلينكن وبغرض التخفيف من التوتر الحاصل بالعلاقة مع السعودية صرح وعلى مضض، أن الولايات المتحدة لا تخيّر الدول الأخرى بينها وبين الصين، وفي تلميح إلى النتائج التي تمخضت عن اتفاق بكين، وعودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية، أشار بلينكن إلى أن بلاده تُرحب بخفض التصعيد في الشرق الأوسط.

تصريحات بلينكن تأتي وسط تداول أنباء تؤكد التوصل إلى اتفاق مؤقت مع إيران لوقف التخصيب بنسبة ٦٠ بالمئة، في مقابل حصول إيران على ودائع مجمدة في كوريا الجنوبية والعراق وحقوق سحب خاصة لدى صندوق النقد الدولي توازي مجتمعة ٢٤ مليار دولار، حسب ما ورد في وكالة «تسنيم» الإيرانية وموقع «ميدل إيست آي»، الأمر الذي يفسر نجاح الوساطة العمانية بالتوصل لمثل هذا الاتفاق، والتي تكللت بزيارة السلطان هيثم بن طارق إلى طهران.

هذا الاتفاق المُنجز، أظهر الخلاف بين واشنطن وإسرائيل للعلن، ما أثار غضب رئيس حكومة كيان العدو بنيامين نتنياهو وبالتالي الإعلان عن إلغاء زيارة بلينكن التي كانت مقررة إلى تل أبيب، هذه الأنباء، رفعت نسبة التوتر في إسرائيل إلى درجة جعلت نتنياهو يهاتف بلينكن على عجل، محذراً بأن ما يلزم أميركا لا يلزم إسرائيل تجاه إيران.

كون بلينكن أعلن صراحة عدم تأييد بلاده لعودة سورية إلى الأسرة العربية، مشدداً في ختام محادثاته مع ابن سلمان، على التزام واشنطن بأمن الكيان الصهيوني وبحل الدولتين، ونلفت إلى أن وزير الخارجية الأميركي طلب صراحة من ابن سلمان تسريع خطوات إعلان التطبيع مع الكيان الصهيوني.

في مقابل ذلك وخلال المؤتمر الصحفي مع بلينكن، دافع وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، عن دعوة الرئيس بشار الأسد إلى القمة العربية، قائلاً: إن «الوضع الذي كان قائماً في سورية لم يكن مجدياً، إنما كان يخلق عبئاً متزايداً على دول المنطقة وعلى الشعب السوري».

وفيما يخص السودان، أقر ابن فرحان بأن المساعي السعودية لوضع حد للنزاع لم تحقق «نجاحاً كاملاً»، لأن الطرفين المتحاربين لم يلتزما بذلك، لكنه أكد أن التعاون مع الولايات المتحدة مستمر للتوصل إلى «هدنة أخرى»، في إشارة إلى وجود عرقلة أميركية واضحة.

وفي موقف لافت تجاه اتفاقات التطبيع مع العدو الإسرائيلي، كرر الوزير السعودي ابن فرحان موقف بلاده الرافض لعملية التطبيع مع إسرائيل، معتبراً أن التطبيع قبل حل القضية الفلسطينية وحسب مقررات المبادرة العربية ٢٠٠٢ لن يكون مجدياً.

أما فيما خص الملف اليمني فبدا واضحاً أن واشنطن، ترغب بإبقاء هذا الملف جرحاً نازفاً لابتزاز السعودية، وظهر جلياً معارضة بلينكن للمساعي السعودية الرامية لإغلاق ملف اليمن، بمعزل عن التنسيق السعودي مع واشنطن.

تأخير لقاء بلينكن مع ولي العهد السعودي لساعات وبشكل متعمد، قابله تطمين سعودي من ابن فرحان، بأن العلاقات السعودية الصينية لن تكون على حساب العلاقات الإستراتيجية والتنسيق المستمر مع واشنطن رغم اعترافه بوجود تباين بين الجانبين.

يبقى السؤال: هل تتمكن واشنطن من فرملة الطموح السعودي، أم أن السعودية قررت المضي قدماً في سياساتها الرامية إلى تزعم المنطقة؟

ويبقى ملف التطبيع السعودي مع العدو الإسرائيلي هو المحك.

تعكس تناقض علاقة الأولى غير المعلنة مع أنقرة وعداء الثانية معها

أنباء عن اتصالات سياسية واقتصادية بين «النصرة» و«قسد» لتأمين مصالحهما

تعمل ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي واجهة له إلى التواصل مع تنظيم ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» المسيطرة على أجزاء واسعة من شمال وشمال شرقي سورية، بهدف تأمين مصالح اقتصادية، وفق ما ذكر «تلفزيون سورية» المعارض الذي لفت إلى أن هذه الاتصالات أخذت منحى سياسياً أيضاً، خاصة في ظل استياء الطرفين من ضغوطات الإدارة التركية.

وأشار «تلفزيون سورية» الذي تموله مشيخة قطر وبيت من استطيول إلى أن «النصرة» تعمل منذ مدة على توسيع هامش حركتها في مواجهة تركيا التي كثفت من ضغوطها على التنظيم في شمال حلب من أجل إخراجها من المنطقة بالكامل، على حد قوله.

ويؤكد خبراء في شؤون التنظيمات الإرهابية وتقارير أن هناك علاقات وطيدة بين «النصرة» والإدارة التركية، لافتين إلى مساعي الإدارة التركية لإزالة صفة الإرهاب عن التنظيم.

ونقل التلفزيون عمن سماها «مصادر خاصة» بأن «النصرة» استضافت خلال الأشهر الماضية عدة وفود قادمة من الحسكة، وهم عبارة عن «قيادات» أمنية في «قسد» بالإضافة إلى تجار متعاونين معها.

وأنجز الطرفان حسب المصادر اتفاقاً حول توريد المحروقات، وبموجب الاتفاق تتولى ما سمته «شركة الشمال» التي يشرف عليها مالك العبد الموالي لـ«النصرة»، تحديد المصافي التي يسلمها التجار الموالون لـ«قسد» مادة الفيول، حتى تضمن «شركة الشمال» أن يلتزم أصحاب مصافي التكرير بتسليم الشركة المأزوم بعد تصفيته، وفي حال عدم الالتزام تتولى «الشركة» التراسل مع «قسد» من أجل وقف تزويد المصفاة غير الملتزمة بالفيول.

وتسعى «النصرة»، لإقناع «قسد» المدعومة من الاحتلال الأميركي بتخصيص منتوجات بعض آبار النفط لمصلحتها وبأسعار مخصصة، إلا أن النقاشات بين الجانبين لم تؤد إلى توافق حتى اللحظات، على ما ذكرت المصادر.

ووفق ما نقل «تلفزيون سورية» عن «مصدر خاص»، فإن النقاشات بين «النصرة» و«قسد» امتدت لتشمل الملفات السياسية، حيث زار وفد مما يسمى العلاقات العامة التابع لـ«النصرة» مناطق سيطرة «قسد» قبل عدة أسابيع، حيث يحاول التنظيم تحسين علاقاته مع «قسد» بهدف إقناع «أعمامها الدوليين برفعه من على قوائم الإرهاب.

وبما يمثل مفارقة، ذكر المصدر أن «النصرة» طالب بالانخراط رسمياً في «جهود مكافحة الإرهاب التي تشارك فيها «قسد» بدعم من التحالف الدولي، واستكمال إنهاء باقي التشكيلات التي تنشط في محافظة إدلب».

وتطرقت المباحثات على ما ذكر «تلفزيون سورية» إلى إمكانية تشكيل إدارة مدنية مشتركة بين الطرفين، في حال استطاع «النصرة» السيطرة على مناطق سيطرة ما يسمى «الجيش الوطني» والعمل للاحتلال التركي، على حين أشارت «قسد» إلى أن أميركا ترحب بتوحيد مناطق شمال شرق وشمال غرب سورية.

من جهة ثانية، ذكرت وكالة «نورث برس» الكردية أن «النصرة» منعت عدداً من المنظمات المحلية من توزيع الحصص الإغاثية والطبية، على سكان مخيمات وقرى في إدلب شهدت تظاهرات مناهضة لها في وقت سابق.

وكالات

بحث مع رئيس الاتحاد أهمية التقنيات الرقمية في حفظ التراث

شعبان: من المهم الاستفادة من خبرات الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات

أكدت المستشارة الخاصة في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان خلال لقائها أمس رئيس الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، نيهان بن حارث الحراصي والوفد المرافق له، أن العلاقات مع سلطنة عُمان تاريخية، ومن المهم والضروري الاستفادة من الخبرات الموجودة لدى الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، بما يخص الأرشفة والتوثيق في مؤسسة وثيقة وطن.

وحسب وكالة «سانا» تم خلال اللقاء استعراض التقنيات الرقمية الحديثة في حفظ التراث والإنتاج الفكري، وبحث إمكانية التعاون في مجموعة من المشاريع المتعلقة بالذكاء الصنعي والتحول الرقمي والأرشفة والتوثيق الإلكتروني، وإقامة دورات التدريب والتأهيل في مجالات الأرشفة والتوثيق العلمي.

شعبان أكدت خلال اللقاء أن العلاقات مع سلطنة عُمان تاريخية، ومن المهم والضروري الاستفادة من الخبرات الموجودة لدى الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، بما يخص الأرشفة والتوثيق في المؤسسة، وخاصة بعد الحرب الإرهابية التي تعرضت لها سورية، والتي كان هدفها الأساسي تدمير الهوية والإرث السوري المعماري واليدوي وكل ما أنتجته سورية خلال السنوات الماضية.

وأوضحت شعبان أن هدف المؤسسة هو الوصول إلى أرشيف رقمي يمكن استخراج المعلومات منه بعدة طرق، ونشر المعلومات وجعلها متاحة لجميع المهتمين بتاريخ البلد، وتوثيق ما جرى في سورية بشكل حقيقي لمواجهة الدعاية الإعلامية الغربية المضللة التي تزور الحقائق، ولتمكين الأجيال القادمة من فهم ما جرى في بلادهم واستخدام هذه المعلومات مستقبلاً.

وبينت شعبان أن خطة العمل للمرحلة القادمة ستتضمن توثيق الفن التشكيلي والمهن اليدوية والمرأة والطفولة في زمن الحرب، وقالت: «إن الحرب على سورية هي تقافية وحرب على الهوية والانتماء، وما تطمح وتبذل وطن لفعله هو تعزيز الانتماء في سورية وفي العالم العربي وتقوية الانتماء للغة العربية وكشف حملات التضليل الغربية».

بدوره أكد الحراصي أهمية العمل الذي تقوم به مؤسسة وثيقة وطن في توثيق وإيضاح حقيقة ما جرى في سورية، مؤكداً استعداد الاتحاد للمساهمة ببرامج تدريبية في مجال الأرشفة والتوثيق البحثي، عبر إستراتيجية وخطة وطنية في هذه المجالات.

وكالات

نقل تحيات الرئيس الأسد إلى الملك وولي العهد خلال لقائه نظيره السعودي وزار السفارة السورية

المقداد: نرفض توظيف منظمات دولية لاستهداف دول خدمة لأجندات تدخلية
ابن فرحان: أهمية عودة سورية لممارسة دورها العربي والإقليمي

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد بحث مع نظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها (عن الانترنت)

جدد وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال مشاركته في الاجتماع الوزاري الثاني المشترك للدول العربية ودول الباسيفيك المنعقد في المملكة العربية السعودية أمس، دعوة سورية للبلدان المانحة إلى الوفاء بتعهداتها الخاصة بدعم قدرة البلدان النامية الأكثر هشاشة، وخاصة الدول الجزرية في منطقة الباسيفيك على مواجهة الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ.

وشدد على رفض محاولات توظيف المنظمات الدولية لاستهداف دول بعينها خدمة لأجندات تدخلية ترعاها دول غربية معروفة على حساب القانون الدولي ومصالح وأمن واستقرار شعوب الدول الأخرى، متوقعاً من الاجتماع دعم قرارات الأمم المتحدة القاضية بإنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، ودعم حق سورية الثابت باستعادة الجولان المحتل ورفع الإجراءات الاقتصادية غير الشرعية عنها.

وبينما بحث على هامش الاجتماع مع نظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها وأهمية استمرار التنسيق والتشاور بينهما في مختلف القضايا، زار المقداد مقر السفارة السورية في الرياض للاطلاع على جهوزية البناء والتحضيرات لمجاراة لإعادة السفارة.

وأكد المقداد في كلمة خلال الاجتماع الذي انطلقت أعماله في العاصمة السعودية الرياض بحسب وكالة «سانا» للأنباء، أهمية التعاون والتنسيق بين الدول والتكتلات الإقليمية لمواجهة التحديات التي تطول بانعكاساتها السلبية جميع الدول دون تمييز، وتتطلب استجابة شاملة ومنسقة للتغلب على تأثيراتها السلبية والتصدي لمسبباتها، مشيراً إلى أن التضامن والتعاون الدولي يكتسي أهمية خاصة للدول النامية في ظل التبعات الاقتصادية لجائحة كوفيد ١٩، وتأثيرات التغير المناخي وأزمات الغذاء والطاقة التي تهدد بتقويض منجزات عقود من التنمية في هذه الدول، وتعوق قدرتها على الوفاء بتحقيق أهداف أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

وجدد المقداد دعوة سورية للبلدان المانحة إلى الوفاء بتعهداتها الخاصة بدعم قدرة البلدان النامية الأكثر هشاشة، وخاصة الدول الجزرية في منطقة الباسيفيك على مواجهة الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، وإلى الالتزام بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، وتقديم المساعدات الإنسانية بعيداً عن الانتقائية والمشروطية السياسية وعن فرض إجراءات قسرية أحادية غير قانونية وغير أخلاقية تضر بخطط التنمية المستدامة في دول الدول المستهدفة، وتهدد استقرارها والأوضاع المعيشية والإنسانية لشعوبها.

وأشار، إلى أن سورية وغيرها من الدول العربية ساهمت بما في ذلك البلدان العربية والدول الجزرية وفق أجندة نسترشد بمبادئ السيادة الوطنية للدول الصغيرة والكبيرة والمساواة بينها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض محاولات توظيف المنظمات الدولية لاستهداف دول بعينها خدمة لأجندات تدخلية ترعاها دول غربية معروفة على حساب القانون الدولي ومصالح وأمن واستقرار شعوب الدول الأخرى.

وقال: إن «دولنا المتباعدة جغرافياً ربما متقاربة في مواجهتها لعدد من التحديات المشتركة التي تستوجب تعزيز تعاوننا المشترك لتجاوزها، فمخاطر التصحر والجفاف وتراجع الإنتاج الزراعي وارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات التي تلمسها نتيجة التغير المناخي، وازدياد الكوارث الطبيعية التي نشهدها دولنا، والتي كان آخرها الزلزال المدمر الذي ضرب سورية في السادس من شباط الماضي، تشكل تحديات مشتركة تواجه الدول العربية والدول الجزرية النامية في الباسيفيك، وتستوجب تضافر الجهود وتكاتف الأيدي والشراكة بين منطقتينا».

وبين، أن الاجتماع والإعلان الصادر عنه، يشكلان فرصة لتعزيز التشاور والتنسيق حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وتبادل الدعم والتأييد في المحافل الدولية على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ونقل المقداد خلال اللقاء تحيات الرئيس بشار الأسد إلى جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

كما بحث الجانبان خلال اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وأهمية استمرار التنسيق والتشاور بينهما في مختلف القضايا.

وأكد المقداد أن متانة العلاقات السورية السعودية تعطينا أملاً كبيراً بامتقبل وبدور الأمة العربية على الساحتين الإقليمية والدولية لمواجهة التحديات المشتركة.

بدوره أكد ابن فرحان أهمية عودة سورية لممارسة دورها العربي والإقليمي ومشاركتها في هذا الاجتماع الوزاري مع دول الباسيفيك.

حضر اللقاء مندوب سورية الدائم لدى جامعة الدول العربية والوزير المستشار مدير مكتب الوزير جمال نجيب، والسكرتير الثالث من مكتب الوزير بزن الحكيم.

وقبل ذلك بساعات، وفي إطار زيارته إلى السعودية، قالت وزارة الخارجية والمغتربين في تغريدة لها على «تويتر» نقلتها «سانا»: إن «المقداد والوفد المرافق له زاروا مقر السفارة السورية في الرياض للاطلاع على جهوزية البناء والتحضيرات الجارية لإعادة افتتاح السفارة، وخاصة لجهة استئناف تقديم الخدمات القنصلية للجالية السورية في السعودية بأقرب وقت ممكن».

وكالات

قولاً واحداً

تحسين حلبي

الكيان الإسرائيلي وإستراتيجية «معاداة السامية»

لا تتوقف المنظمة الصهيونية العالمية والكيان الإسرائيلي للحظة واحدة عن إعداد الخطط والوسائل التي تتبناها الولايات المتحدة والدول الغربية لمحاصرة كل المناهضين للاحتلال الإسرائيلي ومنعهم من فضح عنصرية هذا الكيان حتى بالاستناد إلى القوانين ذاتها التي وضعها الغرب نفسه، فالصهيونية العالمية نجحت بعد الحرب العالمية الثانية بفرض سرديتها المزيفة لتحقيق هدفها الاستعماري الاستيطاني في إنشاء كيانها على حساب شعب فلسطين ووطنه واستخدمت صيغة «المحرقة» وتحديد عدد اليهود الذين قضوا في هذه الحرب بستة ملايين، وفرضت التسليم بهذه السردية على حكومات أوروبا ومؤسساتها الإعلامية والثقافية والقضائية وبمعاقبة كل من يشكك بصحتها أو يفندها جملة وتفصيلاً بالحبس ومنع نشر أي رأي أو حقيقة تناقض هذه الصيغة، وتمكنت القوى الاستعمارية التي أنشأت الحركة الصهيونية من نقل هذه الصيغة إلى الأمم المتحدة لتتبناها وتصوغ اتفاقيتها بالعنصرية والاستعمار الاستيطاني.

ومنذ سنوات قليلة تمكن الكيان الإسرائيلي والمنظمة الصهيونية العالمية من إقناع الرئيس الأميركي بتعيين مبعوث خاص له في مكتبه بالبيت الأبيض يلقب «المبعوث الأميركي لمحاربة معاداة السامية»، ووضع له الرئيس جو بايدن قبل عام ما يسمى «إستراتيجية محاربة معاداة السامية» من ستين صفحة وصدق عليها بصفتها أحد مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية في العالم، وتضمنت هذه الإستراتيجية تعريفاً لأشكال ومظاهر ووسائل «معاداة السامية» في المجالات كافة وجوهرها هو أن «كل من ينتقد الصهيونية والسياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين» يعد مداناً بتهمة معاداة السامية.

وفي مقابلة أجرتها صحيفة «جروزاليم بوست» الإسرائيلية الصادرة باللغة الإنكليزية في ١١ حزيران الجاري تطرقت المبعوثة الأميركية ديبورا ليبشتات، وهي من اليهود الأميركيين التي اختارها قبل عام الرئيس بايدن وحدد لها ميزانية كبيرة «لرصد ومحاربة» كل دولة تناهض الكيان الإسرائيلي في العالم وحددت بعض التعريفات الخاصة بمعاداة السامية ومنها:

١- كل دولة تصف إسرائيل بأنها جزء من مؤامرة عالمية لسيطرة اليهود على الإعلام والاقتصاد والمؤسسات المالية والثقافية والاجتماعية في العالم.

٢- كل من يتهم إسرائيل والصهيونية بأنها أحد أسباب الظلم والمعاناة للشعب الفلسطيني والعالم.

وأشارت ليبشتات إلى أن ٤١ دولة في العالم صدقت على بنود التعريف الموجود حول معاداة السامية في «إستراتيجية رصد ومحاربة معاداة السامية» التي وضعتها الولايات المتحدة، ويبدو أن هذه الخطوة سيتوها بعد وقت قريب قيام الولايات المتحدة بفرض هذه الإستراتيجية على الأمم المتحدة لكي تتبناها وتعاقب دول العالم ومؤسساتها الإعلامية والثقافية التي تدعم حقوق الشعوب بتهمة معاداة السامية.

ربما هذا ما أشارت إليه ليبشتات في إجابتها عن أسئلة الصحيفة الإسرائيلية حين أكدت أن مكتبها في البيت الأبيض سوف يعمل بشكل مباشر مع الولايات المتحدة وإدارتها لفرض هذه الإستراتيجية وتطبيقها على كل دول العالم.

لا أحد يشك أن هذه الإستراتيجية ستشكل الأداة الإسرائيلية والصهيونية المباشرة في مجابهة كل من يقف مع قضية شعب فلسطين التاريخية وحقوقه العادلة في استعادة وطنه المغتصب، ومن البديهي أن تستخدمها إسرائيل أداة على الساحة الدولية للتنكر لهذه الحقوق والعمل على عدم التداول فيها ووضعها خارج القانون، ويبدو من الواضح أن الكيان الإسرائيلي ومنظمته الصهيونية العالمية أرادا الاستعانة بهذه الإستراتيجية بعد أن لاحظا أن ما يسمى «شرعية إسرائيل» أصبح يتعرض بشكل متزايد لنزع أي شرعية دولية لوجودها أمام إصرار الشعب الفلسطيني على استعادة حقوقه الوطنية الشرعية فوق ترابه الوطني وتزايد دعم معظم دول العالم لهذه الحقوق، وفي مواجهته لهذه الحقيقة يبدو أن الكيان الإسرائيلي يسعى إلى شن حرب من نوع «استباقي» يهدف من ورائها إلى تهديد دول العالم والمجتمع والقانون الدولي بالامتناع عن الاستمرار في دعم حقوق الشعب الفلسطيني الذي ما زال يتسبب بها ويقاوم من أجل تحقيقها، ولذلك بدأت تزداد في أوساط المفكرين في العالم العربي والعالم ضرورة مواجهة هذه الإستراتيجية الصهيونية الأميركية بتشكيل إطار إستراتيجية تجمع فيه كل القوى المناهضة للاستعمار والاحتلال في ظل إستراتيجية مضادة تتبنى «حماية حقوق الشعب الفلسطيني واستعادتها»، لأن هذا الهجوم الصهيوني – الأميركي على نشاط الشعب الفلسطيني وحقه المشروع باستخدام كل أشكال المقاومة لاستعادة حقوقه بلغ أعلى درجات العنصرية والتنكر لحقوق الشعوب التي أقرتها الأمم المتحدة.

ضخ مياه محطة علوك في الحسكة لا يزال ضعيفاً نتيجة التعديات

صيوح: المحافظة مستعدة لتقديم الدعم لإنجاز عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان

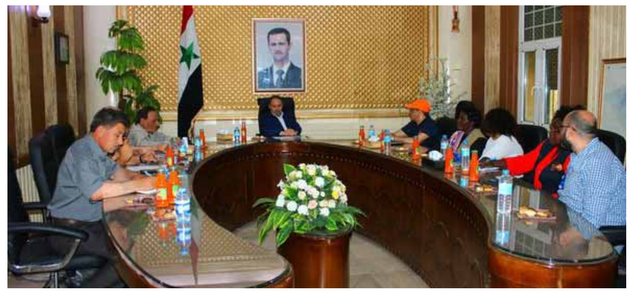
محافظ الحسكة لؤي صيوح خلال لقائه مع الممثل بالنيابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية جمّير عبد المُغني (عن الانترنت)

أكد محافظ الحسكة لؤي صيوح أمس، استعداد المحافظة لتقديم كل أشكال الدعم من أجل إنجاز عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما ينعكس إيجابياً على أوضاع المستفيدين في المحافظة، وذلك في الوقت الذي لايزال فيه ضخ المياه القادمة من محطة علوك ضعيفاً نتيجة التعديات على التيار الكهربائي المغذي للمحطة من فصائل الاحتلال التركي.

وتناول الاجتماع الذي عقده صيوح مع الممثل بالنيابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية حمير عبد المُغني، أنشطة ومشروعات الصندوق في المحافظة وسبل زيادة دعمها خاصة في القطاع الصحي، بحسب ما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء.

وخلال الاجتماع، تم التركيز على احتياجات ومتطلبات الأهالي من الذين لديهم إشكالات صحية، خاصة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية.

وأبدى صيوح استعداد المحافظة لتقديم كل أشكال الدعم من أجل إنجاز عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما ينعكس إيجاباً على أوضاع المستفيدين في المحافظة، مبيناً أهمية التنسيق بين الدوائر والمؤسسات المعنية والصندوق لتسهيل إنجاز المهام بأشكل المطلوب.

بدوره، أكد عبد المغني استمرار الصندوق في دعم القطاع الصحي رغم الصعوبات وقلة عدد الدول المانحة، معرباً عن تفاؤل القائمين على الصندوق بمبادرة بلدان مانحة جديدة لتقديم الدعم، ما سينعكس إيجابياً على عمل هذه الوكالة الإنمائية الأممية.

بموازاة ذلك، بين مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب في محافظة الحسكة محمود العكلة أن واقع ضخ المياه القادمة من محطة علوك التي تمت إعادة تشغيلها منذ نحو عشرة أيام لا يزال ضعيفاً، ما يؤخر مواعيد تزويد أهالي مدينة الحسكة بالمياه.

وقال العكلة: إنه «رغم إعادة تشغيل المحطة التي تقع ضمن المناطق المحتلة من الاحتلال التركي في منطقة رأس العين منذ عدة أيام، إلا أن عمليات ضخ المياه لم تستقر حتى الآن، حيث لا يزال وارد كميات المياه المنتجة من المحطة بالحد الأدنى، وتعاني من الانقطاعات المتكررة للضخ، جراء عدم تشغيل المحطة بانتظام، إضافة إلى التعديات على التيار الكهربائي المغذي للمحطة».

ولفت العكلة إلى أن المؤسسة قامت بضخ مياه الشرب إلى المشتركين في عدد من قطاعات مدينة الحسكة والأحياء المحيطة بها خلال الأيام الماضية، إلا أن عمليات الضخ غير منتظمة، ما يؤثر في امتلاء خزانات منطقة الحمة وضخ المياه إلى المشتركين.

يشار إلى أن عمال المؤسسة العامة للمياه لم يتمكنوا من دخول محطة علوك وتشغيلها بشكل منتظم وإجراء الصيانات اللازمة لها، لكونها واقعة تحت سيطرة الفصائل الموالية للاحتلال التركي، التي تتحكم بعمليات الضخ من المحطة، وتحرم مليون مواطن في الحسكة وريفها من المياه.

وكالات

اجتماع حكومي دولي في العراق لبحث قضية «مخيم الهول»

الأعرجي: وجود الأطفال داخله سيولّد جيلاً إرهابياً جديداً

بغداد: وجود الأطفال داخل مخيم الهول الذي تسيطر عليه ميليشيات «قسد» سيولد جيلاً إرهابياً جديداً (عن الانترنت)

حذر مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي، أمس، من أن وجود الأطفال داخل مخيم الهول الذي تسيطر عليه ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» سيولد جيلاً إرهابياً جديداً.

ونقلت وكالة «واع» عن المكتب الإعلامي لمستشار الأمن القومي قوله في بيان إن «مستشارية الأمن القومي عقدت (أمس)، اجتماعاً موسعاً في مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، حول رؤية العراق فيما يخص مخيم الهول السوري، بمشاركة عربية ودولية، وترأس الأعرجي الاجتماع الموسع».

وأضاف إن «الاجتماع عقد بمشاركة رئيس جهاز الأمن الوطني حميد الشطري ونائب قائد العمليات المشتركة الفريق الركن قيس المحمداوي ووكيل مديرية الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية، ومستشار رئيس الوزراء لحقوق الإنسان زيدان خلف، وممثل عن جهاز المخابرات الوطني، وشخصيات أكاديمية ومسؤولين في وزارة الخارجية العراقية، وبحضور ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت، ووفود الاتحاد الأوروبي والدول العربية والأجنبية العاملين في العراق، متابعاً إن «الأعرجي افتتح الاجتماع، بكلمة نقل خلالها تحيات رئيس مجلس الوزراء، محمد شياع السوداني إلى المشاركين في الاجتماع».

وأشار الأعرجي، حسب البيان، إلى أن الحكومة العراقية وبعد إعلان النصر على داعش الإرهابي وتحرير المدن التي سيطر عليها التنظيم، بدأت بحملة إعمار تلك المناطق بموازاة العمل على إعادة بناء الإنسان وتأهيله، للخلاص من آثار الإرهاب».

وأضاف إن «الحكومة العراقية أكدت مراراً أن مخيم الهول السوري يشكل تهديداً وخطراً على العراق والعالم ويجب تفكيكه»، مشدداً على أهمية تماسك المجتمع الدولي والعمل على حث الدول على سحب رعاياها من المخيم، كما اقترح أن يعقد مؤتمر دولي على مستوى وزراء الخارجية، لإيجاد حل لفك هذا المخيم».

وتنوه الأعرجي بأن الحكومة العراقية نقلت ١٣٦٩ عائلة من هذا المخيم إلى العراق وأخضعتها لعمليات تأهيل، تمهيداً لدمجها بالمجتمع، مبيناً أن ٨٠٠ عائلة قد عادت إلى مناطق سكناها بعد عمليات التأهيل، مؤكداً أن وجود الأطفال داخل مخيم ينتشر فيه الحقد والإجرام سيولد جيلاً إرهابياً جديداً، وهؤلاء الأطفال هم ضحايا، ويجب أن يحاسب الإرهابيون وفق القوانين وألا يفلتوا من العقاب.

وبين أن قضية مخيم الهول ليست محلية، والعراق نقلها إلى قضية مجتمع دولي، مجدداً تأكيد مطلب العراق بإعادة الدول لرعاياها من المخيم».

وطرحت ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت، رؤية الأمم المتحدة فيما يخص مخيم الهول، وقالت إن «ما خلفه داعش الإرهابي هو إرث معقد وعلينا أن نتصدى له جميعاً، مشددة على «أهمية نقل الأطفال من المخيم قبل أن يبلغوا ويتحولوا إلى إرهابيين، ومجهود العراق في هذا الملف لم يكن سهلاً، والحل الأمثل لغلق هذا الملف هو تضافر جهود المجتمع الدولي للسيطرة على هذا الوضع وحسمه».

وبين المكتب الإعلامي لمستشار الأمن القومي أن «الاجتماع شهد جملة مداخلات من المشاركين، تمحورت حول أهمية تفكيك هذا المخيم الخطير، مؤكدين أهمية الإسراع بإغلاقه وإزالة هذا الخطر الذي يشكل تهديداً للمنطقة والعالم».

ويأتي الاجتماع بعد ساعات على إعلان ما تسمى «الإدارة الذاتية» الخاضعة لسيطرة «قسد» نيتها البدء بما سمته «محاكمة علنية وشفافة لعناصر داعش المحتجزين في معتقل البول».

وعلى خط مواز شكّل قرار «الإدارة» ببدء محاكمة أسر عوائل تنظيم داعش في البول، صدمة لدى عائلات مغربية، تنتظر مساعي دولتها في استعادة أبنائها العالقين في سورية.

ونقل موقع «هسبيرس» المغربي عن بعض أفراد عائلات المحتجزين في البول، أن إعلان «الإدارة الذاتية» في بدء محاكمة عناصر داعش شكل صدمة لهم، خاصة وأنهم كانوا يتطلعون إلى استعادة أبنائهم وحمايتهم في وطنهم.

وأضاف الموقع إن هذه العائلات كانت تعيش على أمل الانتظار، قبل أن تفاجأ بالإعلان عن قرار المحاكمة من جهة